

منظمة عديلة للثقافة و الفنون
مشروع مطمورة عديلة

تقرير العدالة الانتقالية في السودان

أكتوبر 2021

مقدمة:

جاء تعريف الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية على :

"انها من المثل العليا للمساءلة في حماية الحقوق و احقها و منع التجاوزات و المعاقبة عليها و أيضاً كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضى الواسعة النطاق بغية كفالة المسائلة و إقامة العدالة وتحقيق المصالحة".

يركز هذا التقرير على التعريف بالمصطلحات والمفاهيم عن العدالة الانتقالية مع الأخذ بالاعتبار اختلاف السياقات الزمانية و الجغرافيا ، بالتركيز على المجموعات التي استهدفها الإضطهاد والظلم ، يشتغل التقرير على علاقة سياسات الهوية (الهويات الجندرية، الاثنية، الدين، المنطقة الجغرافية، الوضع الإجتماعي و الإقتصادي، وضع الهجرة و اللجوء) وتقاطعاتها مع الانتهاكات التي حصلت وما زالت تحصل. سواء عبر التمييز القانوني أو التمييز الهيكلي في مؤسسات الدولة الرسمية أو التمييز في المؤسسات غير الرسمية .

يستند التقرير إلى مقابلات مباشرة أجراها الباحثين/ات في المشروع مع خبراء/ خبيرات وناشطين/ات في المجتمع المدني السوداني لهم علاقة بمجال العدالة الانتقالية، إشتغل التقرير على المدى الزمن من (1989-2021)بالتركيز على المناطق الجغرافية (إقليم دارفور، جنوب كردفان ، النيل الازرق ، حلفا القديمة ، الشمالية ، الجزيرة، الخرطوم.)

ما هي العدالة الانتقالية؟

العدالة الانتقالية هي إستجابة للإنتهاكات الممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان ، تهدف إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية . وليست العدالة الانتقالية شكلاً خاصاً من أشكال العدالة ، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان، تحدث هذه التحولات على حين غرة وفي أحيان أخرى قد تجري على مدى عقود طويلة.

وقد برز هذا النهج في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينات، وجاء في الأغلب والأعم استجابة للتغيرات السياسية في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، وارتفاع الأصوات المطالبة بالعدالة في هاتين المنطقتين. فقد سعى دعاة حقوق الإنسان وغيرهم آنذاك للتصدي للانتهاكات المنهجية التى اقترفتها الأنظمة السابقة، ولكن دون أن يعصف ذلك بالتحولات السياسية التى تشهدها البلاد.ولما شاع وصف هذه التحولات ب " الانتقال الى الديمقراطية"، فقد بدأ يطلقون على هذا المجال الجديد المتعدد التخصصات مصطلح "العدالة الانتقالية".

وقد اعتمدت حكومات هذه البلدان الكثير مما أصبح فيما بعد بمثابة المناهج الأساسية للعدالة الانتقالية، ومن بينها المبادرات التالية:

- **الدعاوى الجنائية:** و تشمل هذه تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وكثيرا ما يركز المدعون تحقيقاتهم على المشتبه فيهم الذين يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية.

- **لجان الحقيقة:** الغرض الرئيسي من لجان التحري هذه هو إجراء تحقيقات بشأن الفترات الرئيسية للانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، و إصدار تقارير عنها، وكثيرا ما تكون هذه اللجان هيئات رسمية تتقدم بتوصيات لمعالجة تلك الانتهاكات ، ومنع تكرارها في المستقبل.

- **برامج التعويض وجبر الضرر:** وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي ، وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية و لرمزية على الضحايا، وقد يشمل هذه التعويضات الماليه و الاعتذارات الرسمية.

- **إصلاح أجهزة الأمن:** وتستهدف هذه الجهود تحويل المؤسسات العسكرية و الشرطية والقضائية وغيرها من مؤسسات الدولة المتعلقة بها، من أدوات القمع و الفساد إلى أدوات نزيهة لخدمة الجمهور.

- **جهود تخليد الذكرى:** و تشمل هذه المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا وترفع مستوى الوعي الأخلاقي بشأن جرائم الماضي وذلك بهدف إرساء حرز منيع يحول دون تكرارها في المستقبل.(3)

و في مقال عن آليات العدالة الانتقالية (4)، يتم التعقيب على مسألة الإصلاح المؤسسي و القانوني على هذا النحو:

"في بعض الظروف من الممكن اتخاذ خطوات كبيرة من خلال اللجان والمبادرات الإصلاحية القانونية لمعالجة القضايا العميقة من التهميش. على سبيل المثال، مبادرات إصلاح القانون في سيراليون حسنت بشكل ملحوظ الوضع القانوني للمرأة في أوائل عقد الألفية. وبُترت محاولة إبداعية في جنوب اليمن لمواجهة المصادرة واسعة النطاق للأراضي والممتلكات بسبب تجدد العنف، ولكن تشير إلى أن حتى قضايا الأراضي المعقدة قد يمكن معالجتها في بعض الأحيان في سياقات العدالة الانتقالية."

إنّ إصلاح المؤسسات هو العملية التي تتمّ بموجبها مراجعة مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها، بحيث تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون وتخضع للمحاسبة الناخبين/ات. و بإدماج عنصر العدالة الإنتقالية، تساهم جهود الإصلاح في ضمان محاسبة المرتكبين الأفراد، وفي تعطيل البنى التي أتاحت حدوث تلك الإنتهاكات.

ويمكن أن يتضمّن إصلاح المؤسسات العديد من التدابير المرتبطة بالعدالة، أمثال:

- **فحص أهلية الموظفين**: النظر في خلفية الموظّفين/ات من خلال إعادة الهيكلة أو التوظيف للتخلّص، في مجال الخدمة العامة، من المسؤولين الاستغلاليين والفاسدين، أو بمعنى آخر لمعاقبتهم.
- **الإصلاح البنيوي**: إعادة هيكلة المؤسسات بغية تعزيز النزاهة والشرعية، من خلال ضمان المحاسبة وبناء الإستقلالية وتأمين التمثيل وزيادة الاستجابة.
- **الإشراف**: إنشاء هيئات الإشراف ذات الظهور العلني ضمن مؤسسات الدولة لضمان المحاسبة أمام الحوكمة المدنية.
- **تحويل الأطر القانونية**: إصلاح أو إنشاء أطر قانونية جديدة، مثل اعتماد تعديلات دستورية أو معاهدات دولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتشجيعها.
- **نزع السلاح، والتسريح وإعادة الدمج**: حلّ الفاعليات المسلّحة – مثل المنظمات المسلّحة – وتوفير العمليات والوسائل التي تأخذ بالعدالة، والتي يمكن للمحاربين/ات السابقين من خلالها إعادة الانضمام إلى المجتمع المدني.
- **التربية**: برامج التدريب للمسؤولين والموظفين العامين حول معايير حقوق الإنسان القابلة للتطبيق والقانون الإنساني الدولي.

ويهدف إصلاح المؤسسات كتدبير للعدالة الإنتقالية إلى الإعتراف بالضحايا كمواطنين/ات وحاملي/ات حقوق، وإلى بناء الثقة بين كافة المواطنين/ات ومؤسّساتهم العامة. التدابير الهادفة إلى تأمين المساعدة في هذا الإطار تتضمّن الترويج لحرية المعلومات، وحملات المعلومات العامة حول حقوق المواطن، وتدابير الإصلاح الشفهيّة أو الرمزية مثل الأنصبة التذكارية أو الاعتذارات العلنية (5).

كما ليس فقط من المهم التفكير بشكل خلاق ومبتكر في الطرق المتبعة في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بل يجب أيضاً وضع قضايا هامة تساعد على زيادة فرص تحقيق أهداف العدالة الانتقالية في الاعتبار :

1. **تحليل السياق:** تملي الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية في بلد النهج التي يمكن القيام بها والوقت المناسب لذلك. من المهم أخذ الوقت لإجراء التحليل اللازم، وتجنب "قائمة مرجعية" أو قالب من التدابير، وكذا ضمان أن ما يتم القيام به يستجيب لإدْراكٍ مستنيرٍ للأوضاع في البلاد.
2. **القيام بالتَدَخُّلات المُلائِمة:** بسبب قيود المنتهى والهشاشة قد يكون أحيانا من الحكمة عدم محاولة فعل عدة أشياء في نفس الوقت. من المعلوم أنه سيكون في مصلحة البعض السعي لاستخدام هذه العوامل كوسيلة لتأخير تدابير العدالة إلى الأبد. "فن" العدالة الانتقالية هو تحقيق التوازن بين السعي لتحقيق العدالة و مواجهة المقاومة والمخاطر المرتبطة الهشاشة.جميع الطرق المختلفة لمعالجة الانتهاكات وأسبابها معقدة، وتتطلب وقتا وموارد غير متوافرة في العديد من البلدان. ليس هناك توجيه صارم دوما يمكن أن يُعطى حول ما ينبغي فعله ومتى . ما يهم هو وضع تدابير العدالة في ظروف من شأنها أن تجعل نجاحها مرجحاً، سواء كان ذلك فورا أو خلال فترة أطول.
3. **المشاركة:** فرصة معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تشير إلى جزء مهم محتمل في حياة أي مجتمع. تجلب معالجة الانتهاكات إمكانية الانفتاح، واتجاهات جديدة، وفرصة لإشراك قطاعات جديدة من المجتمع، بما في ذلك النساء وغيرهم ممن تم استبعادهم. تعتمد قيمة واستدامة جهود العدالة في هذا السياق بشكل كبير على مشاركة الناس خارج هياكل السلطة السياسية والاقتصادية. وهذا يعني تجاوز اتفاقيات النخبة وأصحاب المصالح الخاصة؛ في تتطلب أن يشارك الضحايا وغيرهم من الفئات المهمشة في تحديد أفضل السبل لمعالجة الإخفاقات الهائلة لحقوق الإنسان لبناء مستقبل أكثر أمنا بالنسبة لهم.
4. **الابتكار:** على الرغم من رسوخ بعض جوانب العدالة الانتقالية، يمكن أيضا لتحليل دَقِيق أن يؤدي إلى ابتكار مدروس. ومن المحتمل في بعض الظروف ألا تتناسب الطرق الأكثر جدوى في معالجة الانتهاكات الجسيمة الإنسان مع المفاهيم التقليدية للمساءلة. على سبيل المثال، في ظروف النزوح القسري الهائل، ربما يجب أن يحتل ضمان العودة الآمنة، وإعادة حقوق الملكية، وتحديد مصير المفقودين التركيز الأولى لنهج قائم على حقوق الإنسان في التعامل مع الفظائع والدمار التي وقعت. هذه القضايا قد تكون لها الأسبقية على القضايا التقليدية للعدالة الجنائية أو تقصي الحقائق وجهود البحث عن الحقيقة، ولكن يجب أن نكون على استعداد لرؤية هذه الجهود كجهود العدالة الانتقالية.

ما الذي لا تشمله العدالة الانتقالية؟

ليست العدالة الانتقالية طريقة لإصلاح كل ما هو خطأ في المجتمع. ربما تساعد العدالة الانتقالية النضالات الاجتماعية والسياسية طويلة المدى من أجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، ولكن لا تحل محلها.ليست العدالة الانتقالية نوعا خاصاً من العدالة مثل العدالة التصالحية أو العدالة التوزيعية أو العدالة الجزائية.، ولكنها تطبيق لسياسة حقوق الإنسان في ظروف معينة. ليست العدالة الانتقالية عدالة "لينة". بل هي محاولة لتوفير أكثر العدالة ممكنة في ظل الظروف السياسية في ذلك الوقت.(4)

العدالة الانتقالية و النوع الإجتماعي:

فلمّا كانَ فَهمُ اختلافِ آثار الانتهاكات بحسب النوع الاجتماعيّ أمرًا في غاية الأهميّة، وجبَ على العمليّات معالجة تلك الانتهاكات أن تأخذ في الحسبان الأساليبَ التي تتّبعها المرأة لتنشطَ في السّاحات الاجتماعيّة والسّياسيّة، أو تغيبَ عنها. فمن شأن ضمان تأدية المرأة دورًا أساسيًّا في وضع تدابير العدالة الانتقاليّة وتنفيذها أن يُثمرَ أثرًا مُستدامًا على هذه الجهود المبذولة. مثلا أقام المركز الدولي للعدالة الانتقالية شبكة مؤلّفةٍ من مجموعات الضحايا النّساء أُطلقَ عليها اسم "العدالة الانتقالية للنساء أيضًا" في تونس.
عزّزت التطورات الأخيرة في القانون الدولي حول الإنتهاكات المتّصلة بالنوع الاجتماعي والقرارات الصادرة (مثل قرارات مجلس الأمن في الأمم المتّحدة رقم 1325 و1820 و 1888 بشأن المرأة والسلام والأمن التزام المجتمع الدولي بمكافحة هذه الجرائم. ومع ذلك، على الرغم من هذا التقدم، لم يكن هناك سوى نجاح محدود في ملاحقة مرتكبي جرائم العنف القائمة على النوع الاجتماعي على المستوى المحلي.

ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به العدالة الإنتقالية لقضايا النساء؟

آلياتُ العدالة الانتقالية توفر وسيلة لتحقيق العدالة بين الجنسين من خلال الكشف عن أنماط النوع الاجتماعي للانتهاكات، وتعزيز الوصول إلى العدالة، وبناء الزخم من أجل الإصلاح. يمكنُ لآليات العدالة الانتقالية مساعدة النشطاء في الطعن في الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين، من خلال الاعتراف علناً بالعوامل التي جعلت مثل هذه الانتهاكات ممكنة. يمكن للتوصيات الصادرة عن لجان الحقيقة ومبادرات جبر الضرر الطَعن في الممارسات التمييزية التي تساهم في قابلية تعرض النساء للأذى خلال القمع والصراع. تُقدم آليات العدالة الانتقالية أيضاً فرصاً للنساء للمشاركة في عمليات بناء السلام والتأثير عليها. يمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان مشاركة المجموعات الداعمة لحقوق النساء ومجموعات الضحايا في تشكيل ومراقبة عمليات العدالة الانتقالية.

المركز الدولي للعدالة الانتقالية تشكيل شبكة تجمع مجموعات النساء الضحايا سُميت ب"العدالة الانتقالية للنساء أيضاً" في تونس. لعِبت الشبكة دوراً مركزياً في زيادة التعاون بين المجموعات النسائية، وتمكينهم من المساهمة بفعالية أكبر في تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية. تشملُ تلك النجاحات:

1. **زيادة تقديم الشهادات من قبل النساء الضحايا إلى الهيئة:** في بداية عملية الإدلاء بالشهادات، مثلت النساء 5٪ فقط من الشكاوى. استجابة لهذا العدد المنخفض، اشتغلَ المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع الشبكة لاستضافة سلسلة من ورش العمل لبناء قدرات النساء الضحايا لتقديم الشهادات. بحلول النهاية، ارتفعت نسبة الشهادات المُقدمة من قبل النساء خمسة أضعاف تقريباً، إلى 23٪.
2. **تقديم ملف جماعي إلى الهيئة حول كيفية انتهاك "المنشور 108" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** حَظَرهذا المنشور بشكل فعال على النساء المحجبات الحصول على العمل والتعليم والفرص الهامة الأخرى. عَمل الدولي للعدالة الانتقالية والشبكة معا لتسهيل هذا التقديم، الأمر الذي يجعل الصلة بين المنشور وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة جلياً.

في السودان عملت حملة إنصاف (7) للعدالة الانتقالية في جميع ولايات السودان بغرض العمل مع الضحايا ، الناجين/ والناجيات بشكل مباشر فلا يجب الاشتغال على العدالة الانتقالية من خلال قوالب جاهزة أو استنساخ تجارب دول أخرى لها تاريخها و سياقاتها الخاصة. عملت الحملة على نشر الوعى بأهمية العدالة الانتقالية في (ولايات دارفور ، النيل الأزرق) عن طريق تنظيم لقاءات فردية و استبيانات يطرح خلالها عدد من الاسئلة للضحايا / الناجيات في المناطق التى شهدت نزاعات و داخل معسكرات النازحين/ات مثل معسكر ابو شوك ، لمعرفة آراء السودانيين / والسودانيات لاستكشاف تصوراتهم/ن حول مفهوم العدالة الانتقالية .

يشرح **(ع. ا. خ)**، دارس للصحافة و مهتم بالعدالة الانتقالية في مقابلته مع فريق عديلة: "أن للعدالة الانتقالية مستويات عدة:
المستوى الاول:تتعلق بالجرائم الخطيرة جريمة الابادة الجماعية والقتل والجرائم ضد القانون والتهجير القسري للسكان ،هذه الجرائم لا تتم معالجتها إلا في إطار قانوني غير منحاز لجهة (هنا يجب الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قد استندت في احالة ملف الانتهاكات في دارفور على أن القضاء السوداني غير قادر على محاكمة جرائم من هكذا نوع) وعن ملف المحكمة الجنائية أن الأمر لا يخرج من ثلاث خيارات:

- "المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لفظاعة تلك الانتهاكات
- تكوين محكمة مختلطة تضم قضاة سودانين ودوليين على أن تتم المحاكمة وفق القانون الدولي الإنساني . استند في تكوين محكمة خاصة على قرار محاكمة الرئيس التشادي السابق حسين حبري او محاكم اروشا .

المستوى الثاني: القضايا التي يحدث التحاكم فيها عبر المحاكم الوطنية من الناحية الجنائية مثل الانتهاكات بين الأفراد
المستوى الثالث:القضايا التي يمكن أن تحل أمام المحاكم الاهلية مثل المصالحات وتوفيق الاوضاع بين المجتمعات ، مثل هذا المستوى بقضايا النهب المسلح.

ويضيف **(ع)**:
" أن للأجاويد (هم الذين يحظون بمكانة داخل المجتمعات المحلية لتنصف بينهم/ن مثل رجال الدين و العمد والأعيان) دورا في تحقيق العدالة و قد نصت عليها الوثيقة الدستورية بالإضافة إلى إتفاقيات السلام على ضرورة إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية لأهمية مسألة معالجة الانتهاكات و رد المظالم وإنصاف الضحايا."

يختلف تطبيق و ممارسات العدالة الانتقالية حسب السياقات و العوامل الداخلية و الخارجية لكل دولة و وحسب طبيعة الجرائم و الانتهاكات بالتالي يجب أن يكون للسودان نموذجه الخاص بناء على تاريخ السودان و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وسماع أصوات الضحايا والناجين/ات في نقاشات و إجراءات و عمليات العدالة الانتقالية.
بالنظر الى السياقات المختلفة فإن تحقيق العدالة يتطلب إعادة النظر في دولة ما بعد الاستعمار و التراتبيات الاجتماعية والثقافية التي أعادة سياقتها الأجهزة الاستعمارية . كما ترسخ الإقرار العمومي بحق المواطنين/ المواطنات في التعرف على الانتهاكات السابقة وتحاول توفير إجابة على السؤال البسيط لماذا؟ لماذا وقعت كل تلك الفظائع والتجاوزات؟ والسؤال الأهم حول هوية المسئول عن تلك الانتهاكات إلى غيرها من الأسئلة المتواترة والمشروعة. مساءلة من تسببوا في تلك الانتهاكات يمكنه أن يمر عبر عدة مسارات منها إقامة الدعاوى القضائية كما في حالة " كوسوفو" مثلا، أو إعلان الجناة عن أنفسهم وتقديمهم اعتذاراً علنيا للضحايا كما في حالة "جنوب افريقيا". في الحالتين/ المقاربتين فإن ما بقي حاضراً هو لا إمكانية التضحية بالمساءلة والإلحاح على فكرة مؤداها أن إحلال ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب يمكنه أن يوجه تحذيرا لمن يفكرون في ارتكاب انتهاكات مستقبلاً.

عليه فإن فتح النقاشات مع و بين المجموعات في ولايات دارفور و النيل الازرق و كسلا و القضارف و بورتسودان والوسط كما النقاش حول قضايا المفصولين/ات من مشروع الجزيرة ومؤسسات الخدمة المدنية و تسمية و خلق قضايا مختلفة خاصة العدالة الانتقالية. التهجير من حلفا القديمة ومناطق سدى دال وكجبار. يوضح لنا تعددية القضايا التي يمكن استصحابها أو

يمكن أن يشملها مفهوم العدالة الانتقالية بتعدد الجغرافيات و أنظمة الظلم و تعدد المجتمعات السودانية ،عليه فتح هذه النقاشات قد يساعد في شمولية العدالة ، بحسب خبر على موقع وزارة العدل السودانية(9) على الانترنت بتاريخ 28 فبراير 2021 يحث على الإطلاع مشروع قانون مفوضية العدالة الانتقالية لسنة 2020.بالتالي موضعة قضايا من الحياة اليومية لمن يعيشون و يعشن في المعسكرات وضحايا الانتهاكات الفردية و معرفة الحقيقة بخصوص الإعدامات دون محاكمات والاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية التي يتعرض لها الناشطين/ات و الطلاب/ الطالبات تسهم أيضا في الحصول على العدالة في إثراء مسودة مشروع قانون مفوضية العدالة الانتقالية 2020.

مثلا في "تشيلي" كانت "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" قد أوصت بأن تتخذ الدولة مجموعة إجراءات لتحسين أوضاع الضحايا في مجالات الضمان الإجتماعي، الصحة، والتعليم والإسكان. قبل ان يصدر القرار رقم 91/123 الذي انشئت بموجبه هيئة وطنية ثانية سميت بـ"المؤسسة الوطنية لجبر الضرر والمصالحة" اشتغلت على توفير مستوى ملائم من الإستقرار الإقتصادي للضحايا وكفالة وصولهم الى الاستحقاقات التعليمية والصحية (8) وفي التقرير الختامي لـ"هيئة الإنصاف والمصالحة" في المغرب نقرأ " انطلاقاً من التصور الشمولي لدى الهيئة فإن مفهوم جبر الضرر لا ينحصر في التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية بل يتعداه ليشمل جبر باقي الأضرار الفردية سواء المتعلقة بتسوية الأوضاع القانونية والإدارية والوظيفية أو تلك المرتبطة بالتأهيل الصحي والنفسي والإدماج الاجتماعي وكذلك جبر الأضرار الجماعية بالمناطق التي وقعت بها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان"(8)

يقترح أستاذ/ **(ص.س)**، أكاديمي متخصص في العلوم الاجتماعية، و مهتم بالإعلام، حول مفهوم العدالة الانتقالية و علاقات الجناة بالضحايا و الناجيين/ات في مقابلته:

" أن قتلة الشهداء من الثوار نساء و رجال منذ بداية الحراك الثوري في 13 ديسمبر 2018 وحراك و منذ 1989 الضحايا من العسكر و قوات الدعم السريع و كتائب الظل وجهاز الأمن الجبهة الاسلامية القومية هم انفسهم ضحايا لعنف الدولة السودانية و مصادرة الحريات و قوانين مقيدة وفصل العاملين بالخدمة المدنية (الإحالة إلى الصالح العام)، سياسات الافقار من خلال تطبيق سياسات السوق الحر و نتج عن ذلك مشاكل بنيوية/ هيكلية في اقتصاد السودان على شاكلة انهيار مشروع الجزيرة وتراجع الإنتاج والاعتماد على الصادرات. و الصرف المبالغ فيه على الأمن و تكوين ميليشيات ومجموعات مسلحة كالأمن الشعبي ."

ما هي سياقات الانتقال:

في كثير من الأحيان ، يتم محاولة الكثير بسرعة كبيرة في بيئات شديدة التعقيد أثناء مراحل الانتقال. تحقيق المنافع العامة و الفردية لا يمكن أن تحدث الديمقراطية والتحسينات في الخدمات العامة والنمو السريع وما إلى ذلك بدون مقايضات كبيرة في أماكن أخرى ، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن ممارسة الانتقال لا تزال تعتمد إلى حد كبير على عدد من الافتراضات التي ليس لديها سوى القليل من الأدلة لدعمها: الانتخابات في حد ذاتها ليست بالضرورة تؤدي إلى تعميق الديمقراطية. الانقسامات المجموعات القديمة ، التركات التاريخية ،لا تتبدد بسرعة بالضرورة ؛ واعتماد نظام السياسة الاقتصادية الليبرالية لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج اقتصادية أفضل. من الضروري إجراء تقييم أكثر واقعية لظروف البداية والسياق من أجل صياغة سياسة مناسبة .

لتجنب هذه المخاطر مهم بشكل خاص في الدول الهشة التي يتكرر فيها عدد من المخارط ويجب مواجهة تحديات التحول المتشابكة - التي تختلف في درجاتها :

- الطابع المؤسسي الضعيف: في الدول الهشة ، غالبًا ما تكون المؤسسات العامة فاسدة للغاية وضعيفة في تنفيذ السياسات وغير قادرة على التصرف بشكل مستقل ، مما يؤدي إلى محدودية ثقة الجمهور والمشاركة معها. قد تكون المؤسسات عبارة عن هياكل مبنية حولها شبكات المحسوبية (كما في نيجيريا واليمن) أو شبه معدومة (كما في

الصومال وتيمور الشرقية وليبيا). يمكن أن يكون لمثل هذه الظروف عواقب وخيمة عند ظهور التحولات، يمكن أن تكون التسويات السياسية أقل استقرارًا. الانتخابات قد تكون أكثر عنفا و فسادا مما يقوض شرعيتها. ومن المرجح أن يستمر الفاعلون السياسيون في العمل بشكل حصري لأنهم لا يرون طريقة أخرى لتأمين مصالحهم. وهذا بدوره يمكن أن يعرقل تشكيل هيئات حكومية غير سياسية قادرة على توزيع الخدمات العامة وتطبيق القانون بشكل عادل.

- انخفاض التماسك الاجتماعي: تميل الدول الهشة إلى أن يكون لديها سكان متنوعون مع تضامن محدود في فترة الانتقال ، قد تنشأ انقسامات أكثر حدة حول أي مجموعة يجب أن تتولى أي منصب في التسلسل الهرمي للدولة. يمكن أن يشجع الافتقار إلى الثقة بين الجهات المتنافسة المجموعات للتأكيد أو العودة إلى الهوية العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو الطبقية أو بعض الهوية الطائفية الأخرى ، مما يقوض النسيج الاجتماعي المحدود الذي كان موجودًا في السابق.

- التسويات السياسية الهشة: عادة ما تعتمد القوى التي تصل إلى السلطة خلال فترة انتقالية على اتفاق مبدئي يربط الفاعلين الرئيسيين معًا. يمكن أن يكون هذا صريحًا (على سبيل المثال ، ميثاق مونكلوا لعام 1977 في إسبانيا أو اتفاقيات السلام التي تم التوصل إليها في غواتيمالا وسيراليون وفي مكان آخر) أو ضمنيًا (على سبيل المثال ، في كوسوفو في عام 1999 وأوكرانيا في عام 2004). مهما كان أصلها أو شكلها ، في دولة هشة فإن التسوية السياسية الأولية عادة ما تكون ملزمة بشكل ضعيف وقد تستبعد مجموعات مهمة مما يجعل من الصعب على نظام جديد أو مؤقت الحفاظ على الدعم الشعبي عند حدوث أزمات لا محالة.
- تضارب الرؤى والأولويات: حتى لو اجتمعت الجهات الفاعلة الرئيسية في دولة هشة لإنهاء الحرب أو الإطاحة بطاغية ، فقد يصلون بسرعة إلى طريق مسدود بشأن كيفية المضي قدمًا. قد يكون لدى الجماعات العرقية والدينية والأيديولوجية المختلفة صور مختلفة تمامًا عن كيفية إعادة تنظيم الدولة. يمكن أن يكون الدين قضية خلافية بشكل خاص ، سواء في البلدان ذات العقائد المتعددة (سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى) وفي البلدان التي تكافح لتحديد دور الدين في الحياة العامة (مصر وليبيا) ، لأنه موضوع لا يسمح بمناطق أقل من التسوية والسكن.
- الضيق الاقتصادي: تلعب الظروف المعيشية في كثير من الأحيان دورًا حاسمًا في إشعال الغضب العام الذي يشعل شرارة التحول ومع ذلك ، من الصعب تحسينها في الدول الهشة بسبب ضعف الأساس الاقتصادي والتعليمي. قد يتسع عجز الميزانية في الانتقالات ، مما يجبر الحكومات على خفض الإنفاق العام. قد يؤدي عدم الاستقرار إلى تقليل الاستثمار في الأعمال ، مما يؤدي إلى انخفاض فرص العمل. في نهاية المطاف ، قد لا يرى السكان أي تحسن في حياتهم لسنوات عديدة مما ينتج عنه إحباط متزايد. نتيجة لذلك ، قد يتجه الشباب العاطل عن العمل نحو الجريمة أو التطرف.
- القطاعات غير الحكومية الضعيفة: على الرغم من أن الجماعات الناشطة والنقابات العمالية والحركات الاجتماعية غالبًا ما تلعب دورًا رئيسيًا في قلب الطغاة أو إنهاء الحروب الأهلية ، إلا أنها قد تكون منظمة بشكل غير كافٍ ، ومنقسمة إلى فصائل متنافسة ، وعديمة الخبرة سياسياً للغاية لتلعب دورًا بنّاءً في عهد جديد. يمكن أيضًا الكشف عن نقاط الضعف في قطاع الأعمال في مرحلة انتقالية. في حالة عدم وجود راعي سياسي لتوزيع الامتيازات الخاصة ، قد يخرج الصناعيون الرئيسيون عن العمل. وبالمثل ، من المحتمل أن تفتقر وسائل الإعلام المحلية إلى الاستقلال والمهنية اللازمة لتكون بمثابة سلطة رابعة فعالة وغير متحيزة في المرحلة المبكرة من التحول - فقط عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها.
- ثقل التاريخ: عندما تتحول الدول الهشة ، تكتسب العقليات القديمة والصراعات بروزًا جديدًا في كل شيء من الانتخابات (على سبيل المثال ، الانقسام الشيعي / السني / الكردي في العراق) إلى العدالة (على سبيل المثال ، عقد من محاكمات جرائم الحرب في كرواتيا والتي تستهدف في المقام الأول الصرب العرقية). لأن الدعم الشعبي يمكن أن يتحول بسرعة إلى خيبة الأمل ، يمكن أن يظهر الحنين إلى النظام القديم - عندما كان هناك مزيد من القمع ولكن أقل فوضى -. يمكن للقادة الشعبويين والاستبداديين استغلال هذه الظروف لأخذ (أو استعادة) السلطة.

- تصاعد العنف: قد تنحسر أشكال العنف الجماعية والمنظمة (سواء كانت أفقية أو رأسية) في مرحلة انتقالية فقط لتحل محلها زيادة في الجريمة العامة وأشكال مخصصة من الإرهاب أو العنف السياسي. قد يستخدم المتطرفون والجماعات الطائفية وقادة النظام السابق التهديدات وأعمال العنف لكسب أو استعادة السلطة والنفوذ. عندما يقترن ضعف التسويات السياسية ، فإن إضفاء الطابع المؤسسي الضعيف للدولة الهشة يوفر لهذه الجهات الفاعلة فرصًا كبيرة لاستغلالها.
- الجريمة المنظمة عبر الوطنية: ارتفع النشاط الإجرامي عبر الوطني في السنوات الأخيرة بسبب العولمة والتغير التكنولوجي. هذا يهدد البلدان في كل مكان ، ولكن الدول الهشة التي تمر بمرحلة انتقالية معرضة للخطر بشكل خاص. تستهدف المجموعات الدول الضعيفة باستخدام العنف المنهجي والفساد لتقويض المؤسسات والقبض على الجهات الفاعلة المحلية المهمة ، وتقويض التقدم في مجموعة واسعة من المجالات وإضعاف الدعم للتغيير ، وتشمل جرائمهم الأكثر شيوعًا غسل الأموال وارتكاب الجرائم الإلكترونية والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة والأنواع المهددة بالانقراض. أو أجزاء الجسم أو حتى المواد النووية.
- الفوضى الدولية: الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية هي مصدر مهم للمساعدة والتأثير في عمليات الانتقال. ومع ذلك ، فإن العدد الهائل من الجهات الفاعلة ، مع مصالحها الخاصة ومتطلباتها التشغيلية (وغالبًا ما تفتقر إلى المعرفة الكافية بالأوضاع المحلية) ، يمكن أن تطغى بسهولة على الدول الهشة ، والنتيجة المتكررة - بعد فترة شهر العسل الأولى - هي الارتباك ، يليه الإحباط و رد فعل عنيف محتمل ضد المساعدة التي تمس الحاجة إليها. هناك أيضًا خطر أن تتدخل هذه الجهات الفاعلة بطرق تسبب ضررًا أكثر من نفعها ، من خلال الإخفاق في أن تكون أكثر تنظيماً ، أو أن يتم التلاعب بها من قبل الجهات الفاعلة المحلية لتحقيق مكاسب محدودة.
- العداء الخارجي: الانتقال ليس شيئًا يحدث بمعزل عن الآخرين. يقف أصحاب النفوذ الإقليميون المهمون أحيانًا في طريق عمليات الانتقال الناجحة - وقد يمولون أو يسلحون الجماعات المحلية المعارضة للتغيير. قد يرون ظهور نظام جديد على أنه تهديد لمصالحهم (على سبيل المثال ، إيران في مواجهة سوريا) أو قد يفضلون ببساطة مساعدة مجموعتهم العرقية أو الدينية أو الأيديولوجية المفضلة على اكتساب السلطة. في بعض الحالات ، قد يفضل أصحاب النفوذ الإقليميون عدم الاستقرار على النجاح (على سبيل المثال ، روسيا مقابل أوكرانيا) ، مما يقلل من احتمالات الانتقال الشامل(9).

تحديات وفرص تطبيق العدالة الانتقالية في السودان:

- تواجه قضية العدالة الانتقالية في السودان سؤال كيف يمكن إعادة بناء مؤسسات الدولة.
- الاحتياجات المالية و إشتراطات الدعم الخارجي ، القدر على إنشاء شراكات بين الوزارات و المؤسسات و الأجهزة المختلفة ة مثل وزارة التعليم ، العدل والمالية ، المفوضيات وانتشارها دون مركزية .

أن الفرص تتمثل في وجود فترة انتقالية جاءت بعد ثورة شعبية طويلة قام بها شباب و شابات الشعوب السودانية والرغبة في الانتقال و التحول الى الديمقراطية والتحدي القائم إلى الآن هو مدى قوة الإرادة السياسية ،لكن على الحكومة ضمان وضع أمني مستقر للعودة النازحين/ات الى مناطقهم/ن و تحسين الأوضاع الاقتصادية.

- تغيير القوانين وإصلاح المؤسسات العدلية و إستقلال القضاء والحرص على تكوين مفوضية العدالة الانتقالية عبر قوانين شاملة ومنصفة و بمشاركة أصحاب المصلحة و المتضررين/ات و بدعم من منظمات المجتمع المدنى. لكن ما حدث ويحدث "بسبب صراعات على النفوذ والمصالح بين القوى السياسية المختلفة المكونة لتحالف قوى الحرية والتغيير تكوين مجلس الشركاء ما جعل الوضع أكثر تعقيدا وهو ما يشكل التحدي الأبرز".
- إرساء علاقات خارجية إقليمية و دولية و إعادة بناء التحالفات

الأولويات فيما يخص العدالة الإنتقالية للفترة الانتقالية التي تمر بها السودان:

1. تكوين المجلس التشريعى، العمل مع الضحايا، البدء في عمليات الإصلاح المؤسسي لنظام العدلى
2. العمل على إنشاء مفوضية العدالة الانتقالية .

ويضيف **(م. أ)**، محامي وعضو مؤسس حملة إنصاف للعدالة الانتقالية بأن:

"الاحتياجات المطلوبة لتطبيق العدالة وهي الاحتياج المالي والتمويل من صناديق ائتمان للسودانيين فى الداخل والخارج.وأن الآليات لتطبيق العدالة الانتقالية نقوم على ركائز أساسية منها تكوين لجنة وطنية مستقلة عن الجهاز التنفيذي للدولة ممثلة في السيد رئيس الوزراء وهذا يتطلب تعديل الوثيقة الدستورية (وهذا تحدى آخر)وفي نفس الوقت مستقلة عن تحالف قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة، تكوين لجنة وطنية مستقلة عن المجلس العسكري لأن هذه الشراكة بين الجسمين السابقين ينفى صفة الحيادية عن المفوضية، تكوين لجنة يجب أن تضم في عضويتها أسر الضحايا والناجين/الناجيات أيضا (ضحايا نظام الانقاذ، ضحايا دارفور، ضحايا كردفان،ضحايا بورتسودان،ضحايا السدود، ضحايا أحداث *1976*، ضحايا ٢٨رمضان ، ضحايا الجزيرة أبا وودنوباوي، ضحايا اغتيال د. جون قرنق الاثنين الاسود *2007* ، ضحايا فض اعتصام القيادة العامة ، تظاهرات ثورة ديسمبر، و هبة سبتمبر *2013)* أن اللجنة يجب أن تضم كذلك شخصيات عامة من المجتمع المدني،القانونين/ات مع خلق شراكات مع كل أصحاب المصلحة في التغيير.على ان تكون فى جميع مناطق السودان لتعمل على الوصول الى الضحايا / الناجين/ات والتوثيق للانتهاكات و عمل احصاء يساعد فى حصر الضحايا خاصة النساء و الفتيات و تحديد نوع التعويض"

3. تكوين مفوضية العدالة الانتقالية يؤكد الخبراء يجب أن تتكون من القانونيين/ات والشخصيات المقبولة من المجتمع و المدني والدولة وكل المدافعين/ات عن العدالة وحقوق الإنسان دور في إرساء دعائم لعدالة انتقالية وعدالة مستديمة .

4. تكوين آليات رسمية وغير رسمية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى حسب واقعنا تكون محل رضا من الجميع من الطرق للوصول للضحايا/ الناجين /ات عن طريق منظمات المجتمع المدنى وعمل الاستبيانات وعلى مستوى الدولة بفتح نوافذ الشكاوى و لجان ليها سكرتارية بوجود مفوضية بجميع الولايات، كذلك آليات المسح للانتهاكات بوجود خبراء بالبحث عن الانتهاكات الفردية و الجماعية.أيضاً عن طريق لجان التحقيق التي تباشر عملها في نطاق وجود الضحايا و تكون هذه اللجان مفتوحة بالإعلان للجميع دون استثناء للإدلاء بأقوالهم/ن كما أن هناك ضحايا/ ناجيات محددين بحكم مناطقهم/ن مثل المناطق التي تعرضت وتدمير كامل للبنى التحتية ومؤسسات الدولة بسبب الحرب. كما على مؤسسات و الفاعلين /ات في إجراءات العدالة الانتقالية إثارة نقاشات حول مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية (تعليم ومياه وغيرها).

السؤال حول تأثيرات تطبيق العدالة الانتقالية في السودان؟

- في البدء نقترح إنعكاس ذلك على ذوي الهوايات المختلفة من خلال الاعتذار والاعتراف بالفظائع و التعامل معهم/ن كمواطنين ومواطنات ، لأن العدالة الانتقالية يتوقع منها نقل المجتمع لوضع جديد تتحقق فيه العدالة للجميع .

- أن تأثير العدالة الانتقالية على الهويات المختلفة للمجموعات السودانية التي تمت ضدها انتهاكات خاصة النساء و ما تم لهن من اغتصابات و أشكال عنف مختلفة من تهجير ونزوح ولجوء أو حتى الزواج القسري بسبب الاقتصادية

وسط المجتمعات المختلفة يجب معالجة الجوانب المادية والنفسية وليس فقط تمثيلهن في مؤسسات الدولة، كذلك اصلاح الاجهزة الاعلامية بالإضافة الى سياسات و إستراتيجيات عادلة للعمل بالقضايا خاصة الضحايا مجتمعات زراعية ورعوية.

- أن العدالة الانتقالية مطلب ضروري للحفاظ على التعدد و وحدة المجتمع السوداني ذلك ولأن العنف الذي وقع على الضحايا مع وجود عقبات أمام الأقليات أو المجمعات المهمشة من توصيل تجاربهم/ن إلى وسائل الإعلام، هذا الموانع جزء منها مرتبطة بطبيعة المجتمع إلى البنى الاجتماعية السلطوية و مؤسسات الدولة المنحازة ضد المجموعات المهمشة . مثلا تواجه النساء و الفتيات بالكثير من الوصم و الرفض عندما يحكين عن جريمة الاغتصاب اللاتي تعرضن لها .
- إن حيادية المؤسسات الإعلامية في السودان محل تساؤل يحتاج إلى إصلاح مؤسسي ووضع سياسات واستراتيجيات تراعي التنوع و التعدد للمجتمعات السودانية المختلفة و تعمل على تشجيع الجميع فى الوصول الى وسائل الاعلام المختلفة دون خوف أو تشهير فى حالات الناجحة و اظهار حالات الانتهاكات كالحق في حرية التعبير.

الأدوار المجتمع المدني والحكومة والمجتمع الدولي بخصوص تناول قضية العدالة الانتقالية ومناصرة الضحايا/ الناجين/ات:

أن المجتمع المدني يقع على عاتقهم إحداث التغيير في السياقات السودانية و الضغط على الحكومة لتحقيق الاستجابة،أن التغيير الحقيقي يقوده الجيل الحالى من الشباب ولكن تنقصه الخبرة والمعرفة ،إن الأدوار المختلفة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدنى من رقابة و أدوار واستشارية وتوعى وتشكيل الرأي العام حول قضايا العدالة الانتقالية، أما الحكومة تعمل على الإصلاح المؤسسي وحماية الشهود وتشجيعهم للإدلاء بشهادتهم/ن للمساعدة في تطبيق العدالة أما المجتمع الدولى يقوم بالدعم الفنى و المالى .و الضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها فى عمل التدابير لمنع تجدد الانتهاكات وتكوين مفوضية العدالة الانتقالية قانون وضمان مشاركة النساء والشباب من أصحاب المصلحة ودور المجتمع السودانى دعم فترة العدالة الانتقالية بمشاركة واسعة خاصة النساء والشباب وذوى/ذوات الاعاقة الجسدية و الذهنية من مناطق النزاعات و المناطق المهمشة و من المجموعات الاثنية ، والدينية ، العمرية و المناطقية المختلفة.

.

أن المجتمع المدني يلعب دور أساسي في تطبيق العدالة الانتقالية و ذلك بالضغط و المراقبة و التوجيه و توعية المجتمع و الضحايا / الناجين/ات بشكل خاص و تنوير المجتمع بأهمية تحقيق العدالة للضحايا و طي صفحة المآسي. أما الدولة عليها وضع كل الخطط و الاستراتيجيات التي تسهل عمل اللجان والآليات التي تطبيق العدالة الانتقالية و توفر لهم الدعم المادي المطلوب. أما المجتمع الدولي يمكن أن يقدم المساعدات الفنية عبر التأهيل و التدريب الكافي للكوادر المشتغلة في المجال و يمكن أن يساهم كذلك ماديا .وفيما يتعلق بمصير أولئك الذين ارتكبو الانتهاكات والعنف ، تسليم قيادات نظام الجبهة الاسلامية القومية الى المحاكم الجنائية ، ، نحتاج الى مجلس تشريعى بمشاركة واسعة للمواطنين و المواطنات يراعي التعدد و التنوع السوداني وجميع الفئات للقيام بدوره فى التشريع للقوانين.

إعداد: رندا محمد الحسن
تحرير: رؤيا الحسن، سمر أبوشامة

المراجع:

1. مفهوم العدالة الانتقالية منظمة الأمم المتحدة
2. المركز الدولي للعدالة الانتقالية ما هي العدالة الانتقالية: shorturl.at/rDHN0
3. ما هي العدالة الانتقالية؟ shorturl.at/dgrOZ
4. إصلاح المؤسسات: shorturl.at/fstPU
5. shorturl.at/qwHW9
6. ورقة غير منشورة ، د.أشرف عثمان نهج العدالة الانتقالية وإعادة تأسيس المجال العمومي في لزوم موت اللوثيان و ممكنات الانبعاث.
7. العويمر الحسين، سياسات جبر الضرر في التجارب الأفريقية للعدالة الإنتقالية، ضمن العدالة الانتقالية في افريقيا، ص 198-199
8. إطار انتقالات شامل، سيث كابلان ومارك فريمان: shorturl.at/moBY8
9. shorturl.at/fnNQ7

@adeelaart
+2499999999
www.adeela.org
Khartoum 2, Building No. (49/1), Street 43
info@adeela.org

مطمورة عديلة